

اقتصاد

أنيسة إيطالية مهربة في أسواق دمشق بيد الجمارك، مسؤول جمركي يتوقع زيادة التهريب خلال العيد

عبد الهادي شباط

هناء غانم

كشف مدير في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط كميات من الأنيسة الإيطالية المهربة في أسواق دمشق، دخلت البلاد عبر الأراضي التركية، مؤكداً مصادرته كامل الكميات وضبطها أصولاً وتنظيمها في قضية جمركية.

وبين أن هذا النوع من الأنيسة يهرب بكميات محدودة ويشكل مقطع نظراً لارتفاع أسعار هذه الأنيسة وعادة ما تكون توافر لبعض المحال في الأسواق المحلية، معتبراً أن الحدود التركية هي المصدر الأساس لدخول هذه الأنيسة ذات المصدر الإيطالي.

كما كشف عن ضبط صهريج محمل بمادة المازوت كان يتجه وفق الإشعارات المزودة له إلى محطة في مدينة عسرا، على حين قام السائق بالتوجه بهذه الكمية نحو مناطق في القلمون، حيث تم ضبط الصهريج بالقرب من منطقة النيك، وتم احتجاز المادة والصهريج ومصادرتها وإحالة مادة المازوت المصدر للشركة العامة للمحروقات، بينما يتم احتجاز الشاحنة ويتم التعامل مع القضية وفق الأنظمة المعمول بها في الجمارك.

ولفت إلى أن معظم المهربات التي تم ضبطها خلال الأيام الأخيرة لولاها في مقدمها مادة الموز الصومالي، القادم عبر الأراضي اللبنانية، حيث مازال يمثل السعر لهذه المادة في الأسواق المحلية عامل جذب لتهربها وتحقيق هوامش عالية من الأرباح يذهب معظمها للمهرب.

كما توقع ازدياد حركة التهريب نحو الأسواق المحلية تزامناً مع عيد الأضحى القادم حيث يرتفع الطلب على العديد من المواد خلال هذه الأيام وسط بعض التجار لتأمينها عبر الطرق غير الشرعية تهرباً من دفع الرسوم الجمركية التي تنهض لخزينة الدولة، وأنه تمت زيادة التشديد على الطرق العامة والمعابر الأساسية التي عادة ما يسلكها المهربون لإدخال موادهم، مبيناً أنه يتم العمل حالياً على توجيه الدوريات والعمل الجمركي بالتركيز على القضايا الكبيرة في التهريب والعمل على متابعتها للوصول لشبكة التهريب الأساس في هذه القضايا والعمل على ضبطها، مع مراعاة مكافحة مظاهر التهريب في بعض الأسواق المحلية في أسواق دمشق رغم أن معظم هذه البسطات تعود لمهربين في الظل يستغلون بعض المتعشين لوضعهم باعة على هذه البسطات بينما يتوارى المشغلون عن الأنظار، ويقتصر عملهم على تأمين هذه المواد من المستودعات للمحال وبسطات المهربات.

وعن التسويات بين أنه تم العمل على تسوية جملة من قضايا المهربات من المواد الغذائية والفاكهة تم ضبط معظمها في سوق الهال في منطقة الزيلطاني خلال الأيام الماضية، حيث شملت التسويات مهربات معظمها قادم من لبنان، وتمت إحالة المصادرات من المواد الغذائية وخاصة الفواكه إلى المؤسسة السورية للتجارة وفق التعليمات الناظمة لذلك، للاستفادة منها حيث لا بد من التعامل مع الفواكه والخضر المهربة بشكل عاجل نظراً لسرعة تلفها وعدم تحملها عمليات التخزين، ومن ثم تسلم للسورية للتجارة التي تعود لترحيلها ثانية في صالاتها في حال كانت المواد صالحة للاستهلاك ومطابقة للمواصفات المعتمدة محلياً.

علي محمود محمد

ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة في ٣ أشهر من عام ٢٠١٨ حوالي ١٤,١١٪، عما كانت عليه نهاية عام ٢٠١٧، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية ١١١.١١ مليار ل.س. السورية حوالي ١٦٨,٥ مليار ل.س. وذلك مقارنة مع تسهيلات عام ٢٠١٧ والبالغة حوالي ١٤٧,٧ مليار ل.س. أي أن إجمالي التسهيلات الممنوحة في ٣ أشهر بلغ ٢٠,٨ مليار ليرة.

وقد تنوعت تسهيلات المصارف التقليدية بين التسهيلات للشركات الكبرى التي بلغت بمجموعها (تراكمية) حتى نهاية الربع الأول ٢٠١٨ نحو ٢٥٣ مليار ل.س. وتسهيلات الأفراد البالغة ٢٤ مليار ل.س. على حين بلغت مخصصات التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة للديون المنتجة وغير المنتجة مع الفوائد المعلقة (والتي تخصم من إجمالي التسهيلات الائتمانية) نحو ١٢٢ مليار ل.س. وذلك بشكل إجمالي للمصارف التقليدية كافة بنهاية الربع الأول ٢٠١٨، ومن ذلك صافي التسهيلات للشركات الكبرى، و٥٠٪ للشركات الصغيرة والمتوسطة التي بلغت ٨٦,٨٪ من حجم الأفراد نحو ٨,٢٪، وذلك كما تظهره أرقام الربع الأول ٢٠١٨.

وفي هذا الصدد، جدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية المباشرة تقسم ضمن إحصائيات القوائم المالية إلى الشرائح الثلاث المذكورة أعلاه، وتتضمن

كل شريحة أنواعاً معينة من التسهيلات حيث تتضمن شريحة الشركات الكبرى وشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة كلاً من التسهيلات التالية: حسابات جارية مدينة، قروض وسلف، سندات مسسومة ويضاف إليها رصيد الحسابات دائنة صدفقة مدينة. على حين تتضمن شريحة الأفراد كلاً من: قروض وسلف، قروض عقارية، بطاقات الائتمان.

وتراقف ذلك مع تحقيق ٧ مصارف من أصل ١١ لأرباح بلغت بنهاية الربع الأول حوالي ١,٥ مليار ل.س.، بينما كانت ٤ مصارف في عداد المصارف الخاسرة حيث بلغت خسارتها مجتمعة حوالي ١,٥٥ مليار ل.س.

أما من ناحية الودائع فقد حصدت المصارف الخاصة الإسلامية والتقليدية وودائع إجمالية (ودائع عملاء وودائع المصارف) خلال ٣ أشهر من عام ٢٠١٨ بلغت حوالي ٩٣٢ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ١,٩٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٩١٤ مليار ل.س.

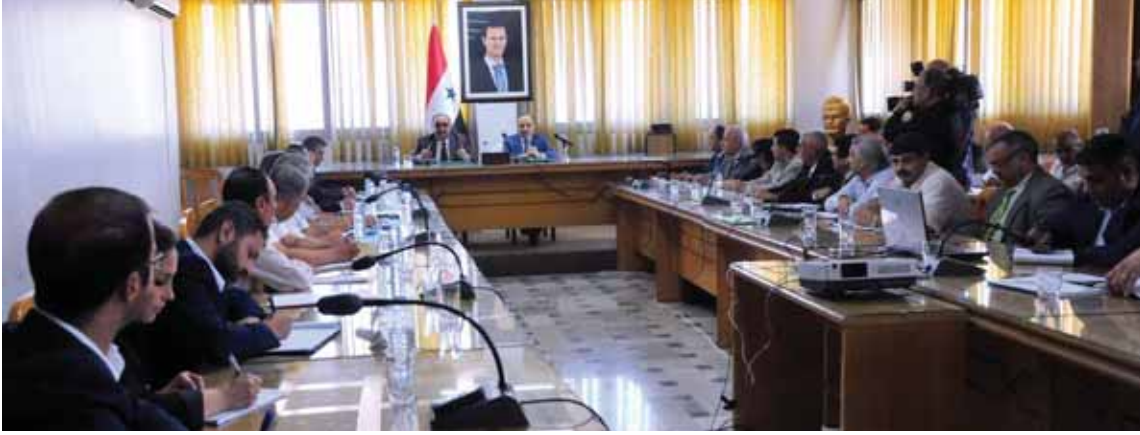
الأكثر تسليفاً في ٣ أشهر

تصدر بنك الشرق قائمة أكثر المصارف التقليدية تسليفاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ بواقع ٦,٩٧ مليارات ل.س.، حيث بلغ صافي تسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١٧,٩ مليار ل.س. مقارنة بنحو ١٠,٩ مليارات ل.س. في عام ٢٠١٧، أي أنه قد ارتفع بنسبة ٦٣,٥٪ عن عام ٢٠١٧، تلاه بنك بيمو السعودي الفرنسي الذي منح تسهيلات في الربع الأول حوالي ٥,٩٩ مليارات ل.س. حيث بلغ صافي تسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ٤٢,٩ مليار ل.س. مقارنة بنحو ٤٢,٩ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧ أي أنه قد ارتفع بنسبة ١٣,٥٪ عن العام ٢٠١٧.

وحتل ثالثاً فرنسبنك سورية بتسهيلات بلغت ٣,١٣ مليارات ل.س. حيث بلغ صافي تسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ٢٤,٣ مليار ل.س. مقارنة بنحو ٢١,١ مليار ل.س.

الحكومة تعول على الزراعة

خميس: مستعدون لتقديم جميع التسهيلات والدعم المادي والتشريعي لدوران عجلة الإنتاج



رائدة أيوب مديرية التنمية الريفية في وزارة الزراعة بينت أن مشروع الزراعة الأسرية حققت نجاحاً لافتاً للنظر حيث استطاعت المديرية بمبلغ ملياري و ٢٥٠ مليوناً التي تم منحها لاستهداف ٢٥ ألف أسرة؛ أن تتخطى ٤٢ ألف أسرة مستهدفة، وخلال الاجتماع تم رصد مبلغ ٢ مليار لكل سنة من هذه السنوات الأربع القادمة.

من جانبه لفت مدير زراعة اللاذقية نذير خري بك إلى بحث مشروع استطلاع الأراضي ودعم الاستصلاح المجاني من خلال توزيع الغراس المجاني على الفلاحين وكذلك حفر الآبار ودعم الآليات بالبحرقات، حيث تم التركيز على موضوع الزراعات الأسرية التي تعتبر أساساً لنهوض الزراعة في المناطق الريفية على مستوى محافظة.

بدوره لفت مدير عام الهيئة العامة للثروة السمكية عبد اللطيف علي إلى الدعم الكامل للتوسع وتعميم مشروع المزارع الأسرية الصغيرة حيث تم تنفيذ ٩ مزارع أسماك صغيرة في منطقة جبلة باللاذقية سيكون تعميمه على جميع مناطق الوطن وهذا بدوره يساهم في دعم حصة الفرد من لحوم الأسماك بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي بشكل عام.

ونوه مدير الزراعة في دير الزور محمود نور الحي بوضع الأولويات اللازمة لزراعة جميع الأراضي المحررة، حيث تعمل المديرية بالتنسيق مع الطواقم الفنية التي تعمل في الأرياف في سبيل تطبيق رؤية رئيس الحكومة من خلال دعم المشاريع الحكومية بالإضافة إلى دعم المشاريع الخاصة الصغيرة.

هذا واتفق مدير الزراعة في مطلبهم وموهم على ضرورة توفير الإمكانيات المادية والآليات ومطلبات العمل

أن زيارة رئيس مجلس الوزراء تأتي في إطار الاهتمام الكبير للحكومة في القطاع الزراعي، والأولوية التي تعطيلها له، كونه أثبت استمراريته وصموده خلال الأزمة، مؤكداً أن وزارة الزراعة تعمل على إعادة الألق للزراعة السورية التي كانت تحقق انتقاء ذاتياً وفائضاً تصديرياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الدواجن سراج خضر أن قطاع الدواجن كان من القطاعات المستهدفة خلال الحرب

ما أدى إلى خسائر كبيرة لدى المربين، ما توجب تخفيض تكاليف الإنتاج التي تنعكس على تخفيض التكلفة وينعكس على تكلفة المنتج والسعر للمواطن، وكان هناك مساع حكومية لتخفيض الأسعار، إلا أنها بقيت أعلى من دول الجوار، لذا تم خلال الاجتماع الاتفاق على وضع آلية جديدة لتخفيض أسعار المواد العلفية لتصبح أقل من دول الجوار، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على المواد العلفية المستوردة.

ساهم بإعادة الإنتاج الزراعي فيها. ولفت خميس إلى الدور الحيوي لمديريات الزراعة من خلال الاجتماع مع الفلاحين في المناطق المحررة وتحديد احتياجاتهم لمعاودة نشاطهم الزراعي، ووضع خطط فورية لتأمينها بحث يتم إعادة زراعة كل شبر في هذه المناطق، لاسميا لجهة تقديم القروض وتوفير الآليات اللازمة ومعالجة مشاكل المياه.

وأكد أنه إضافة إلى إعادة تأهيل الأملاك الخاصة للفلاحين سيتم العمل على إعادة تأهيل الاستثمارات الزراعية العامة من مزارع ومبائر ومشاتل ومحميات، كما سيتم وضع خطط لاستثمار الفلاحين في القابلة للاستثمار وفق برامج زمنية محددة، وإعادة استثمار جميع الأبنية العامة بالشكل الأمثل الذي يعود بالفائدة الاقتصادية على المحافظات مع ضرورة معالجة واقع التحدي الأكبر المتمثل بالأيام، من جانبه بين وزير الزراعة أحمد القاردي

تقديم كل التسهيلات وبأسعار مخفضة، وطلب بتعديل نظام الحوافز للعاملين في قطاع المياق والأعلاف والدواجن حتى لو وصلت إلى ١٠٠ بالمائة المهم أن يكون هناك إنتاج وعمل متميز.»

وشدد خميس على ضرورة تنفيذ الإستراتيجيات والخططات الإجرائية التي تم اتخاذها سابقاً لإعادة إحياء قطاع الزراعة في جميع الأرياف المحررة من الإرهاب، وهو ما تطلب تضامناً من مديريات الزراعة واتحاد الفلاحين والمجتمع المحلي لتوصيف الواقع الزراعي في المناطق المحررة بشكل دقيق، وتقييم أضرارها لاتخاذ الإجراءات الفورية لتنحازها، منوها بأنه حين تم تحرير الغوطة الغربية من الإرهاب تدخلت وزارة الزراعة بشكل مباشر لتأمين متطلبات عودة الفلاحين إلى أراضيهم من خلال تقديم القروض والمنح وتوفير الغراس والبذار مجاناً وترميم شبكات الري الأمر الذي

وقد كهربائي إلى مصر للاطلاع على التجربة «الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء»

درويش لـ«الوطن»: الانتقال إلى شركة قابضة سهل ويزيد مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع

إقصي المحمد

عمل وزارة الكهرباء والمؤسسات التابعة لها، منها تم اقتراحها ضمن التوصيات التي نتجت عن الورشة التي أقيمتها وزارة الكهرباء مؤخراً، وهنا يؤكد دراسة التخطيط أن جميع التوصيات التي نتجت عن الورشة تم رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء حالياً، وسيتم تنفيذها من خلال تشكيل لجان خاصة مع وزارة العمل لإعادة النظر في المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ المتعلق بالاسترجار غير المشروع.

من جانبه، طالب القاضي المستشار محمود سليمان بإجراء تعديلات على المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ من خلال زيادة عقوبة الاسترجار غير المشروع من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر حتى السنة، بالإضافة إلى تشديد عقوبة مرتكب جرم الاسترجار غير المشروع للكهرباء في حالة التكرار.

في مصر»، لما لها من دور كبير في تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة والشفافية بين كل أطراف القطاع سواء جهات عامة أم خاصة.

بين درويش أن التحول إلى شركة قابضة يتم بسهولة لأن القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠١٠ فصل عمل مؤسسات الوزارة إلى ثلاث وظائف توليد ونقل وتوزيع أولاً، وسمح للقطاع الخاص بتوليد وتوزيع الكهرباء ثانياً، أما إحداث الهيئة الناظمة فهو استكمال للخطوتين السابقتين، بالإضافة إلى دراسة تجربة إحداث الشركة القابضة أيضاً، معتبراً الهيئة إحدى الأدوات المهمة خلال الفترة القادمة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في إنتاج وتوزيع الكهرباء.

وكانت «الوطن» علمت من خلال متابعتها لأعمال وزارة الكهرباء بوجود تغييرات هيكلية وقانونية على أنظمة

الهيكلية، هو إحداث «الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء»، والتي سيتم إقرارها بعد إطلاع الوفد (اللجنة المشكلة لإعادة النظر بقانون الكهرباء) على التجربة المصرية، قبل وضع التصور النهائي للتعديل.

إضافة إلى اطلعه على أي جوانب أخرى تسهم في زيادة وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة من تقنيات الطاقات المتجددة، ودراسة التجربة المصرية بإنشاء «الشركة القابضة»، وتطوير هيكلية الشركات، رغم أن نظام الشركة القابضة ملائم للكهرباء في سورية، وهي نموذج قريب من الشركة السورية للاتصالات.

وبين درويش أن زيارة الوفد هي تبادل للمعرفة بين الدولتين للاطلاع على تجارب كل منهما، والأهم هو بما يتعلق في إحداث الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء أو «مرفق تنظيم قطاع الكهرباء واستثمار القطاع الخاص

٩٣٢ مليار ليرة إجمالي ودائع المصارف الخاصة بنهاية الربع الأول ٢٠١٨

٢٠,٨ مليار ليرة تسهيلات منحها ١١ مصرفاً خاصاً في ٣ أشهر



والتي بلغت حينها ٤٨ مليار ل.س.، أما بنك بيبيلوس فحل سابعاً بودائع بلغت حوالي ٤,٦ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ٨,٨٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٤,٢٢ مليار ل.س.، بينما حل ثامناً بنك سورية والخليج بودائع بلغت في الربع الأول ٢٠١٨ حوالي ٣,٦ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ١٢,٧٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٣,٨٧ مليار ل.س.، وتاسعا حل بنك الشرق بودائع بلغت ٣,٦ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ٣,٧٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٣,٧٨ مليار ل.س.، والتي بلغت حينها ٣,٧٨ مليار ل.س.، واحتل مصرف سورية والمهجر ثانياً وهو أكثر المصارف التقليدية استقبالية لودائع المصارف الأخرى حيث بلغت ودائع مصرف سورية حوالي ٤٠,٢ مليار ل.س. منخفضاً بنسبة ٨,٨٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٤٤ مليار ل.س.، بينما حل ثالثاً بنك الشام الإسلامي بحسابات المصارف التي بلغت ٣٧ مليار ل.س. منخفضة بنسبة ٢,٠٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٤٦,٥ مليار ل.س.، ثم مصرف فرنسبنك سورية رابعاً حيث بلغت ودائع المصارف لديه حوالي ٣٠,٨ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ٣,٣٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٢٩,٩ مليار ل.س.، أما بنك عودة فحل خامساً بودائع بلغت ٢٥,٦ مليار ل.س. منخفضاً بنسبة ٧,٨٪ عن العام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٢٧,٨ مليار ل.س.، بينما حل سادساً بنك سورية الدولي الإسلامي بحسابات مصارف بلغت ٢٥,٣ مليار ل.س. منخفضاً بنحو ٥,٤٪ عن عام ٢٠١٧ والتي كانت حينها ٥٥,٧ مليار ل.س.، وحل سابعاً المصرف الدولي للتجارة والتحويل بودائع مصارف بلغت ١٦,٧ مليار ل.س. منخفضاً بنسبة ٥,٠٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ١٧,٥ مليار ل.س.، أما البنك العربي فكان أقل المصارف استقبالية لودائع المصارف الأخرى فقد بلغت ودائع المصارف لديه حوالي ٢٠,٤ ملايين ل.س. مقارنة مع ٤٤,٧ مليون ل.س. في عام ٢٠١٧.

ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية

انخفضت حسابات العملاء الجارية لدى المصارف الإسلامية في الربع الأول ٢٠١٨ بنسبة ١,١٪ عما كانت عليه في عام ٢٠١٧، حيث بلغت حوالي ١٥٩,٣ مليار ل.س. مقارنة مع ١٧٩ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧، فقد استحوذ بنك البركة على أكبر حصة سوقية بين المصارف الإسلامية بحسابات عملاء بلغت ٧١ مليار ل.س. منخفضة بنسبة ٨٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٧٧,٤ مليار ل.س.، بينما حل ثانياً بنك سورية الدولي الإسلامي حيث بلغت حسابات العملاء الجارية لديه حوالي ٥٩,٧ مليار ل.س. منخفضة بنسبة ١٣,٤٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٦٩ مليار ل.س.، أما بنك الشام الإسلامي فحل ثالثاً بحسابات عملاء بلغت ٢٨,٤ مليار ل.س. منخفضة بنسبة ١٢,٢٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٣٢,٤ مليار ل.س.

ودائع المصارف فيما بينها

بلغت ودائع المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) لدى بعضها

حينها ١٩٩ مليار ل.س.، بينما كان ثاني مصرف مستقطب لودائع العملاء هو مصرف سورية والمهجر حيث بلغت ودائع العملاء لديه حوالي ١٠٣,٤ مليارات ل.س. منخفضة بنسبة ١,١٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ١٠٤,٤ مليارات ل.س.، أما البنك الدولي للتجارة والتحويل فحل ثالثاً بودائع بلغت ٩٤ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ٩,١٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٨٦,٢ مليار ل.س.، بينما حل رابعاً بنك عودة سورية بودائع عملاء بلغت ٥٩,٤ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ٦,٥٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٥٥,٧ مليار ل.س.، أما فرنسبنك سورية فحل خامساً بودائع بلغت في الربع الأول ٢٠١٨ حوالي ٥٣,٣ مليار ل.س. مرتفعة بنسبة ٧,١٪ عن عام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها ٦٨,٥ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧.

ارتفعت ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية في الربع الأول ٢٠١٨ بنسبة ٥,٣٪ عما كانت عليه في عام ٢٠١٧، حيث بلغت حوالي ٧٢٣ مليار ل.س. مقارنة مع ٦٨٦,٥ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧.

ارتفعت ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية في الربع الأول ٢٠١٨ بنسبة ٥,٣٪ عما كانت عليه في عام ٢٠١٧، حيث بلغت حوالي ٧٢٣ مليار ل.س. مقارنة مع ٦٨٦,٥ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧.

بلغ صافي تسهيلاته الائتمانية المباشرة حوالي ٤,٦ مليارات ل.س. مقارنة بنحو ٣,٣٣ مليارات ل.س. في عام ٢٠١٧ أي أنه قد ارتفع بنسبة ٣٧,٥٪ عن عام ٢٠١٧. أما مصارف (سورية والخليج، العربي، الأردن، الدولي للتجارة والتحويل) فقد تراجعت تسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الأول ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بنسبة ٣,٢٪، ٢,٥٪، ٣,٤٪، ٣,٤٪ على الترتيب.

ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية

ارتفعت ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية في الربع الأول ٢٠١٨ بنسبة ٥,٣٪ عما كانت عليه في عام ٢٠١٧، حيث بلغت حوالي ٧٢٣ مليار ل.س. مقارنة مع ٦٨٦,٥ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧.

في عام ٢٠١٧، أي أنه قد ارتفع بنسبة ١٤,٨٪ عن عام ٢٠١٧، بينما كان مصرف بيبيلوس رابعاً بتسهيلات بلغت ١,٨٥ مليار ل.س. حيث بلغ صافي تسهيلاته الائتمانية المباشرة حوالي ١٦,٨ مليار ل.س. مقارنة بنحو ١٥ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧، أي أنه قد ارتفع بنسبة ١٢,٤٪ عن عام ٢٠١٧، وحل خامساً مصرف عودة سورية بتسهيلات بلغت ١,٦٢ مليار ل.س. حيث بلغ صافي تسهيلاته الائتمانية المباشرة حوالي ١١,٥ مليار ل.س. مقارنة بنحو ٩,٨٦ مليارات ل.س. في عام ٢٠١٧، أي أنه قد ارتفع بنسبة ١٦,٤٪ عن عام ٢٠١٧، بينما كان مصرف سورية والمهجر سادساً بتسهيلات بلغت ١,٥ مليار ل.س. حيث بلغ صافي تسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ٥,٤٤ مليارات ل.س. مقارنة بنحو ٣,٩٥ مليارات ل.س. في عام ٢٠١٧ أي أنه قد ارتفع بنسبة ٣٧,٧٪ عن عام ٢٠١٧، وحل سابعاً بنك قطر الوطني بتسهيلات بلغت ١,٢٥ مليار ل.س. حيث